العدد (1761) السنة السابعة - الأحد (4) نيسان 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

لمناسبة قرب انتخابات نقابة المحامين

حـــوار المـحـامـين في آمـالـهـم وتـطـلـعـاتـهـم

يقول المثل العربي الرائع : (من أتكل على زاد غيره طال جوعه)
ومن يطلع على برامج بعض القوائم الانتخابية التي تقدمت لانتخابات نقابة المحامين والتي ستجرى يوم ٢٠١٠/٤/٨ يرى في ظاهرها انها تدعو الى التغيير والتحرر والبناء، لكنها في واقعها بل ومن صلب ثقافتها المجتمعية، الطائفية والعنصرية – ومحاولة تسييس النقابة وقبول تدخل المسؤولين فيها بالمال والجاه والذي شاع ويشيع بين اوساط المحامين ، ويتنافى مع اسس ومبادئ المجتمع المدني ومهنية النقابة واستقلاليتها وما يهمنا في هذه المرحلة والتأكيد عليه، ان الفساد في العراق له آلياته وآثاره التي تؤثر في نسيج المجتمع وسلوكيات الافراد، وان محاولة اعادة صياغة نظام القيم، جزء مهم تلعب فيه نقابة المحامين – كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني العراقي والتي لها تأثير مباشر على المواطنين والدولة، وتأثيرها المباشر يتأتى من الناحية القانونية والدستورية في وضع الصيغ المناسبة للحد من هذه الظواهر الخطيرة وذلك بأنتخاب نقابة مهنية ووطنية تحرص على مهنيتها ومصلحة منتسبيها وتعمق دورها في المجتمع وجميع المحامين شبابا وشيوخا وتعمل على ان تكون مهنة المحاماة مهنة علمية فكرية وحرة .

المحامي هاتف علي الأعرجي
باحث قانوني

ان الوضع الجديد يضع امام نقابة المحامين مسؤوليات عالية منها محاربة النزعة النقابية الضيقة التي تستهدف تقسيم المحامين الى فئات ولتدعي انها ستحقق المكتسبات المهنية لهذه الفئة او تلك ، دون ربط تلك المكتسبات بمصلحة جميع المحامين وبالمسيرة العامة للمجتمع.

ان مثل هذه النزعة تشكل انحرافا عن الخط الاجتماعي التقدمي ، اذ تقسم مجتمع المحامين الى فئات تتنافس على المصالح والمكتسبات مما يعطل التطور العام في البلاد ويربك مسيرة التحولات الاجتماعية ويخلق فئات منتفعة على حساب مجموع المحامين ، في حين ان المطلوب من النقابة واعضاء مجلسها ان تحسن جيدا ربط المهمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بواجباتها النقابية المهنية خدمة لاعضائها ، دون تجزئة مهمات ومطالب جميع المحامين وبالتالي عدم تحقيق أي منها.

وتعتبر نقابة المحامين من اهم واقدم واكبر النقابات العاملة في العراق حيث تم تأسيسها عام ١٩٣٣ اذ تضم ما يقرب من الخمسين الف محامية ومحامي ، وهي من ألنقابات غير الحكومية ، وتتمتع باستقلاليتها في اتخاذ قراراتها ومسيرة عملها وهي عضو مؤسس في اتحاد المحامين العرب ، ولها مساهمات جديرة في مجالات حقوق الانسان والدفاع عن الحريات ونشر الوعي والثقافة القانونية في بلادنا والعالم . وقد جسدت ذلك في مجال حقوق الانسان والقانون الجنائي العالمي حينما كانت النقابة مهنية ووطنية في ازمان خلت شهدت آثارا خالدة لعمل ودور النقباء واعضاء المجالس الخالدين – المحامون – نذكر منهم – حسين جميل – وعبد الوهاب محمود – مظهر العزاوي – نجيب الراوي – حسين الصافي – وناجي يوسف – وغيرهم كثيرون ، لازالت ذكراهم حية وطرية في ذاكرة زملائهم المحامين .

ولا يخفى على الجميع ما عاناه المحامون من ظلم وجور وتعذيب لدورهم الوطني والمهني وفقدان نقابتهم لهيبتها واستقلاليتها . واليوم وبعد سقوط الدكتاتورية ، وابثاق العهد الجديد وممارسة شعبنا لارادته الحرة في اختيار ممثليه بالطرق الديمقراطية ، لابد من التقاء الاهداف بروح وطنية ومهنية عالية من اجل خدمة مهنة المحاماة والمحامين ، باعتبارهم الشريحة المثقفة التي تساهم في تحقيق العدالة وسيادة القانون والفصل بين السلطات ومن اجل بناء دولة المؤسسات الديمقراطية .

نعم .... امامنا مهمات جسيمة لتحقيق تلك الاهداف الوطنية والمهنية ، ومن اولويات تلك الاهداف ، ان تكون نقابة المحامين لكل المحامين ، لتكون من اقوى ركائز المجتمع ألمدني ولا يتحقق ذلك الا بدعم وتأييد جميع المحامين للعمل على رفع المستوى المهني والمعاشي والاهتمام ورعاية وتقدير المحامين الكبار والمحامين الشباب والذين يستحقون ان نقف الى جانبهم جميعا من اجل المساهمة غي بناء مستقلبهم المهني وبكل الوسائل الممكنة .

ان مهمات وواجبات المحامي في الوقت الحاضر تستدعي مواكبة التطور فنيا وتنظيميا – تقتضي الخبرة والمؤهلات الثقافية والعملية – تقتضي الجرأة في اتخاذ المواقف والقرارات والمبادرات التي تقتضيها مهنة المحامي من مواصفات ومزايا ذاتية او مكتسبة وذلك باعداده بشكل يؤهله لاتخاذ الموقف الموضوعي في عمله ، واتخاذ الموقف الموضوعي في صنع القرار الصائب ان هذا يتطلب نقابة محامين مهنية صائبة ، يؤمن نقيبها وأعضاء مجلسها بإحقاق الحق والعدالة ونصرة القانون ، مما يتطلب في النقيب واعضاء المجلس الفطنة والذكاء وقوة الشخصية والثقة بالنفس ، وقوة الذاكرة ، واللياقة والقدرة على التعبير بلغة واسلوب سليمين ويجب ان يكون النقيب وعضو المجلس ، على درجة من الوعي والنضج ، والمعرفة لطبيعة عمله وتصرفاته ، بما ملكه من معرفة بقواعد القانون والنظام القانوني ، وبالقدر الذي يدعم حجته ، ويعزز وسائل القناعة لديه ، وعليه ان يكون محايدا في آرائه ، بعيدا عن المجاملات والمواربة قدر الامكان وان لا يدع العواطف المجردة والتأثيرات الخارجية والعلاقات الشخصية نفسد جوهر الحقيقة، فتجره الى منزلقات التمييز وهدر الحقوق ، انه يجب ان يكون قادرا على الفصل بين ضميره القانوني واحاسيسه الشخصية ، وان يتجنب الغرور والتعالي ، والشعور بالتسلط ، او التفريط بالمصالح الموكلة اليه ، وان يتحلى بالتواضع والصدق والامانة ، ان متطلبات عمل المحامي والعاملين في قادة النقابة يتطلب منه ان يكون متابعا للتراث الانساني والثروة المعرفية والقانونية ، وبعيدا عن الشكلية والمتون والنصوص المجردة والتي تخلق البلبلة والتشوش الفكري داخل ذاته وداخل المجتمع – والتي تبعده عن العدالة والحق والقانون وسيادته .

الاهتمم بالمحامين ورعايتهم : ويتأتى الاهتمام بالمحامين من اعتبارهم شريحة واعية من شرائح المجتمع يسعون لتحقيق العدالة وضمان الشرعية في العمل . ولا يكفي الاعتراف باهمية شريحة المحامين بل يتطلب الامر احساسهم بطرد الخوف والتردد من نفوسهم وتحسين اوضاعهم المعاشية والثقافية والتقريب بين مستويات دخولهم ودخول زملائهم الاخرين ، والذين خطوا بالدعم والاهتمام الخاص عند تعيينهم بوظائف عدلية او تنفيذية وليس للرعاية شكلا او طبيعة محددة ، انما تشمل كل ما من شأنه إشاعة الرضا في نفس المطلوب رعايته واحساسه باهمية دوره في الحياة وتدفعه الى العطاء وجمع وتقديم البحوث والدراسات بغية معالجة الحالات الشاذة . وان المساهمة الفاعلة للمحامين في العملية التشريعية يتطلب من الجهات المختصة ن تشرك نقابة المحامين في اختيار الموظفين العاملين في الحقل التشريعي والقضائي ، فذلك يرفد المؤسسات المعنية برجال يتحلون بشعور عال بالمسؤولية ويطورون القوانين بفعالية ويعملون وفقا لمبادئ سيادة القانون والمشروعية .

ولاهمية مهنة المحاماة فقد نصت المادة (١٤) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الحماية الكافية لحقوق الانسان والحريات الاساسية المقررة لجميع الاشخاص اقتصادية كانت او اجتماعية ، ثقافية او مدنية او سياسية – تقتضي حصول جميع الاشخاص على خدمات قانونية يقدمها مهنيون قانونيون مستقلون ، وعليه ينبغي للحكومات في اطار ممارساتهم الوطنية ن تراعي وتحترم المبادئ الاساسية لدور المحامين ومهنة المحاماة والتي تحتل المكانة المرموقة والتي يجب ان تؤدي دورها الهام في صيانة الحقوق واقامة العدالة ، ولهذا تعتبر المحاماة خدمة عامة ومهنة حرة مستقلة وعريقة في القدم ، وتقاليدها هي العماد الاساسي – لتنظيمها ، فكانت دوما وعبر العصور وبرغم الظروف السياسية المختلفة تتمتع بقوة المبادئ السامية المقدسة بحيث لا يمكن المساس بها دون ان يتعرض النظام القضائي برمته الى الاهتزاز ، ودون ان ينتقص حق الدفاع عن حقوق وحرمات المواطنين ، فالمحاماة مهنة تهدف الى اعلاء سيادة القانون واداء رسالة العدالة وتشكل جزءً هاما من مرفق العدل ولذلك فان المحامين غير ملتزمين باتباع تعليمات موكليهم الا بقدر ائتلافها والضمير وحكم القانون ومصلحة الموكل . فالمحامي هو من اتخذ من معاونة العدالة وتحقيقها مهنة له باظهار الحقائق ، لتبرئة البريء وادانة المجرم ، والزام المسؤول ، بجبر الضرر ، وفي تقريب القضاء من قلوب المواطنين ، وباختزال سبل احقاق الحق ، وفي رعاية مصلحة المجتمع اسهاما منه في بناء المجتمع الافضل .

واذا كانت اغلب قوانين المحاماة تشير الى ان اهم مهمات النقابة هي :

١ – الدفاع عن بقاء ومصلحة النقابة ومهنة المحاماة والمحافظة على تقاليد المهنة وضمان حرية المحامي في اداء رسالته .

٢ – تعبئة قوى اعضاء النقابة وتنظيم جهودهم لتطوير الفكر القانوني في خدمة التحول الديمقراطي والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تسيير العدالة على المواطنين ، بغير موانع مادية او تعقيدات ادارية ودفع العمل القانوني لكي تتوافر له ما يحقق غايته .

٣ – تنشيط البحوث القانونية وتشجيع القائمين بها ورفع المستوى العملي لاعضاء النقابة .

ونقابات المحامين في بلاد العالم المتقدم طرا تتمتع بمكانة ملحوظة مستقلة عن اجهزة الدولة ترعاها الحكومات بعنايتها وتمدها بالعون المادي وتستمع الى آرائها وملاحظاتها في التشريعات القضائية ، ولا شك فالنقابة وكنقابة محامي العراق التي تضم هذا العدد الوفير ممن يمارسون صناعة العدل ومهنة القضاء هم ادرى من غيرهم – باستثناء القضاة الممارسين – بنواقص التشريع وصلاحه وتقويمه . لذلك فليس بدعا انه يجب ان تكون آراءهم مسموعة غير انه من المؤسف ان تلاقي نقابتنا تجاهلا من الحكومات المتعاقبة واهمالا مقصودا لشل عملها من اداء رسالتها وفعاليتها المهنية ورفع مستوى اعضائها المادية والمهنية والاجتماعية – والذي لا يمكن تحقيق أي شيء فيه دون معالجة موضوع صندوق تقاعد المحامين- والحاق ما يتعلق به – بمديرية التقاعد العامة ووزارة المالية .

هل ننسى ما كانت عليه نقابة المحامين في زمن الدكتاتورية والتي وصلت حد اعتبارها شعبة في وزارة العدل – وخضوعها التام للمكتب المهني ، وقراراته التي يرى فيها البعض ان لا فائدة من وجود النقابة وكنا نأمل ان يكون هنالك تغييرا في الذهنية وتبدلا اساسيا في نظرة المسؤولين بعد انهيار النظام الدكتاتوري الذين وعدوا بالاهتمام بالنقابة والمحامين ومكانتهما في المجتمع ، لكن دون جدوى.

وتلاقي مهنة المحاماة في بلادنا مشاكل لابد من حلها لكي تقوم هذه المهنة بدروها الاكمل في خدمة الشعب ، كمشاكل السكن والضمان ، ومشاكل المهنة وتجاوز الصعوبات التي تحول دون تحقيق الضمانات التي تقي المحامي الذي يتعرض للشيخوخة ، او العطل الذي يقعده عن العمل ويعرضه لشر العوز والفاقة.

صحيح ان مشكلة المحامين في العراق هي جزء من مشكلة المجتمع العراقي ، لكن هذا لا يعني اطلاقا ان يقف المحامين مكتوفي الأيدي ، ولا يحركون ساكنا ، فلهم مشاكلهم الخاصة ، وجوهرها انعدام مبدأ تكافؤ الفرص بينهم ، اذ تتوفر الفرص الكافية لفئة معينة من المحامين وحرمان السواد الاعظم من المحامين ليس مبعثه الصدفة ، او صفات شخصية يملكها هذا الفريق دون ذلك – بل ان مبعثه تفاوت المراكز الاجتماعية ، والصلة وقوة العلاقة مع الفئات المهيمنة سياسيا واقتصاديا على من يملكون قرار السيطرة على مقدرات البلدان والشعوب . هذه هي مشكلة المحامين في جوهرها ، طائفية وعنصرية سياسية وان اتخذت مظاهر متعددة ، كانت نقابة المحامين صورة لها ، وكانت الرسائل والتوجيهات والمخاطبات المرسلة من رئيس واعضاء المكتب المهني الى النقيب واعضاء النقابة لا تحكمها مصلحة المحامين وتحقيق متطلباتهم بل مصلحة السلطة والحزب القائد ووفقا لما تتطلبه المصالح البعيدة عن متطلبات مهنة المحاماة والمحامين . وكان من نتائج هذه الظاهرة ، ان الشطر الاعظم ، بل والاهم من المحامين الذين يتميزون بالمواهب والكفاءات ابتعدوا وسيبتعدون عن المساهمة العملية عند تسلمهم لمواقعهم الحقيقية ، لكن العنصرية والطائفية وتسييس النقابة ستقف سدا امام تحقيق مكاسب المحامين المهنية والوطنية .

ان مثل هذه الشعارات المضللة والخرافية لا يمكن ان تعيش مع أهداف ومرامي المجتمع المدني . فلا يمكن ابدا ان يختار المحامون الذين يمتازون بالمواهب والكفاءات والحس الوطني مثل شعارات الطائفية والعنصرية وثقافتها البائدة ، انهم لو اختاروا ذلك ، يكون مثلهم مثل من بعد القيود ويقدمها لمن يضعها في ايدينا نحن المحامين المخلصين لمهنة المحاماة وشرفها ، وحينئذ ستكون قيودنا من صنع ايدينا .

كلمة اخيرة لابد منها ، وهي ان عرض اسماء المرشحين على "لجنة المساءلة والعدالة" هي من الامور الاساسية والاجراءات المطلوبة في كل انتخابات منظمات المجتمع المدني ، وان عدم عرض الامر على "لجنة المساءلة والعدالة يهدف الى تأخير الاجراءات الانتخابية السليمة ، وستكون من مهمة القضاء عند عدم اتمام مهمات الانتخابات السليمة – التدخل في اجراءاتها بهدف استكمال مهمات المساءلة والعدالة الدستورية واخيرا ندعو جماهير المحامين لانتخاب نقابة مهنية قوية تدافع عن المحامين واهدافهم ، بعيدة عن الطائفية العنصرية ، تلتزم بالمواقف الوطنية وبنود دستور العراق الدولة الاتحادية – البرلمانية دولة سيادة القانون – دولة المؤسسات المدنية والتي كان وسيكون المحامون الوطنيون المهنيون من اسس بناءها ونماءها . واخيرا وليس آخرا – فان جميع المحامين عشقوا مهنتهم وعملوا من اجل نقابة مهنية آهلة لعلو هذه المهنة ورفعتها – ويصح في ذلك قول الشاعر :

ومن يعشق تهذبه الليالي
فلم يكُ عاشقاً الا لبيبا

تـنـظـيـم عـمـل شـركـات الانـتـرنـت ولـيـس منعها

نجاح العلي

النقد البناء المعتمد على معطيات وبيانات منطقية امر جيد وجميل، لكن ان كان يحمل بين جنباته سوء فهم او تحامل فهو امر ليس مستحبا خاصة اذا جاء على لسان محامي وخبير قانوني مثل حسن شعبان الذي اورد مقالة في صحيفة المدى في الاول من نيسان تحت عنوان (التلويح للانترنت بالعصا الغليظة) ومما جاء فيها:"بدات هيئة الاعلام والاتصالات تلوح بالعصا الغليظة لمقاهي ومواقع الانترنت وحرية الاتصالات رغم ان هذه الهيئة لم تعتمد على اي سند قانوني وذلك لعدم وجود قانون للاعلام والاتصالات".. رغم انه اقر ضمنا بحقها في اصدار التراخيص بقوله: "على هيئة الاعلام والاتصالات ان تدرك هذه الحقائق وان لا تبحث عن مبررات المنع والاقصاء ولا الى تحويل التراخيص والاجازات الى ادوات قمع وان تسهل الاجازات"..

انا اعلامي واكاديمي متخصص في الاعلام الالكتروني وانا ضد اي منع او رقابة على الانترنت الا بحدود ضيقة جدا لها علاقة بحفظ الامن الوطني واسرار البلد وبموجب اوامر قضائية تستدعي التدخل وعلى حالات محدودة جدا وفي ظروف استثنائية ملحة وهو امر معمول به في جميع البلدان ومنها امريكا اهم معاقل الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان.

اذن، وفي معرض النقاش والجدل للوصول الى ارضية مشتركة فانه من المتعارف عليه في جميع دول العالم وجود جهات تنظم عمل الانترنت في هذه الدول.. والتنظيم ليس بالضرورة ان يقترن بالمنع والاقصاء لكنه احد ادواتها لذلك فان هيئة الاعلام والاتصال التي اشير اليها في الفقرة اولا من المادة ١٠٣ من الدستور العراقي، وانطلاقا من مهامها وواجباتها عمدت الى تسيير عجلات الرصد الراديوي التابعة لها لتقوم بعملية مسح الترددات للكشف عن إتجاهات البث للطيف الترددي ومعرفة مواقع الجهات التي تعمل دون ترخيص لايقافها حفظا على جودة الخدمة المقدمة للمواطن والتزاما بتعهداتها مع شركات الانترنت المرخصة ومنها شركتا (إتصالنا) و(كلمات) لخدمات الاتصال والانترنت والتي تقدمت بشكاوى في التداخل في الترددات من قبل بعض الشركات التي تعمل دون ترخيص.

وبامكان هذه الشركات غير المرخصة والتي تم منعها ان تقدم طلبات للحصول على تراخيص شأنها في ذلك شأن وسائل البث الاخرى (الفضائيات والاذاعات وشبكات الانترنت وشركات الاتصال) العاملة في العراق لغرض تنظيم العمل وتوزيع الترددات دون تداخل وتشويش وبالتالي تقديم خدمة اتصال افضل للمواطن العراقي.

ومما قاله السيد المحامي حسن شعبان:""بدأت قصة تدخل هيئة الاعلام والاتصالات في شؤون الانترنت.. مقاهي ومواقع وغيرها تحت حجة ما ينشر من ما سمي بالاباحية ".. وهذا يدل ان هناك معلومات مغلوطة استند اليها خبيرنا القانوني وهي انه حتى شركات الاتصال المرخصة والعاملة في العراق بامكان مستخدميها الدخول على المواقع الاباحية دون فرض رقابة مباشرة باستثناء بعض النصائح والارشادات، والتي قد لاياخذ بها المستخدم ليدخل الى ما يحلو له من مواقع دون قيد او شرط.

لذلك انطلاقا من ضرورة بيان الحقائق فان قرار منع شركات اتصال وانترنيت غير مرخصة وايقافها عن العمل جاء نتيجة لتداخل الترددات وهذا ما نتفق معه كليا.. وليس لاسباب سياسية او مصادرة لحرية التعبير التي نص عليها الدستور في الفقرة اولا من المادة ٣٨ .. وهذا ما لا نتفق معه جملة وتفصيلا.

×اعلامي واكاديمي متخصص في الاعلام الالكتروني

التحليق الى الهاوية

حسين التميمي

شهدت انتخابات مجالس المحافظات التي جرت اوائل العام ٢٠٠٩ تزويرا في بعض المحافظات وهذا التزوير منح بعض القوائم فرصة التسيد على مقدرات تلك المحافظات دون وجه حق .. والغريب في الأمر ان القوائم التي خسرت او لم تحصل على استحقاقها لم تعترض بل ارتضت التهدئة ووافقت على الاكتفاء بمكاسب متواضعة ، ولم يفهم الكثير من المراقبين وقتها لم هذا الصمت والتسليم بالامر الواقع ؟ لكن بعد اقل من عام على تلك التجربة بدأت التحضيرات لانتخابات مجلس النواب ، وشمرت تلك القوائم عن سواعدها التزويرية ، وضربت اخماسا في اسداس ، مؤملة ان تحصل على نسب مقاربة لما حصلت عليه في الانتخابات السابقة رغم علمها بأن اداءها خلال فترة تسلمها السلطة لم يكن بالمستوى المناسب ، ولم تتحقق اغلب الوعود التي قطعتها لمن انتخبها ، لكنها مع ذلك توقعت ان تحصل على الكثير من الاصوات ، وراهنت على سذاجة الناخب مرة اخرى ، وبدى هذا جليا من خلال الدعايات الانتخابية التي ضربت علي اوتار مشابهة للانتخابات السابقة في نفسية الناخب ، لكن المفارقة ان بعضا من هذه القوائم منيت بالفشل الذريع وحصلت على الاقل من القليل الذي تخوفت من حدوثه .

وعلى خط مواز لمجالس المحافظات ، وجدت بعض قوائم انتخابات مجلس النواب نفسها امام نتائج اكبر بكثير مما كانت تتوقعه ، ولن نتهم هنا تلك القوائم بالتزوير .. وان حدث بطريقة او باخرى ، لكن نحيل لهؤلاء التأمل والتمعن في تجربة من سبقوهم ، متمنين ان لاتخطف ابصارهم شهوة السلطة والنفوذ .. بمعنى او بآخر نقول لهؤلاء ان الحظ قد فتح ابوابه على مصاريعها أمامكم ، وان ضربة الحظ التي اصابت من سبقوكم في مجالس المحافظات قد اصابتكم الآن في مجلس النواب ، وهي فرصة اكبر واوسع ، لكن عليكم ان لاتنسوا تجربة الذين اطاح بهم المواطن نتيجة لعدم تمكنهم من الوفاء بوعودهم في الانتخابات الماضية ، فهل لديكم القدرة للمرور بتجربة مماثلة ، فتحصلوا على مكاسب سريعة ثم تفقدوها باسرع مما حصلتم عليها ؟! فتكونوا كمن اراد اعتلاء القمة فاذا به يحلق الى .. الهاوية .

فاذا كان الحصول على مقعد واحد في البرلمان يعد مسؤولية كبيرة وخطيرة ، فماذا عمن حصل على عشرات المقاعد ؟ وبطرق لاتختلف كثيرا عما حصل في انتخابات مجالس المحافظات ، وهنا علينا ان نتذكر بأن من زور في انتخابات محافظة او اثنتين في الانتخابات السابقة لايشبه من زور في انتخابات البرلمان ، ذلك ان البرلمان يعني حكومة يمتد نفوذها الى مساحة كبيرة وواسعة وهذا النفوذ يرتبط بتاريخ وخصوصية قد لاتتكرر حتى ولو جرب هؤلاء المشاركة في حكم اي دولة اخرى .